



مجلس حقوق الإنسان

منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
الدورة الثانية

٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢- البرلمانات باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- ٣- البرلمانات في مواجهة التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- ٤- تعاون البرلمانات مع جهات أخرى: هل من مجال لزيادة التعاون؟
- ٥- تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- ٦- ملاحظات ختامية.

الشروح

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

مكان انعقاد الدورة

- ١- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤١/٣٤، سيعقد المنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون دورته الثانية في جنيف في القاعة XVII بقصر الأمم، يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.



٢- وسيُعرض على المشاركين في المنتدى جدول الأعمال المؤقت الوارد في هذه الوثيقة كي ينظروا فيه بغرض إقراره. ويرد في المرفق جدولٌ زمني مؤقت لأعمال الدورة.

الجلسة الافتتاحية

٣- يُدلي رئيس مجلس حقوق الإنسان ببيان افتتاحي، ثم يدلي ببيان كلٍّ من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس المنتدى.

الوثائق

٤- ستتاح جميع وثائق الدورة على الصفحة الشبكية التالية:
www.ohchr.org/democracyforum

حلقات النقاش

٥- بعد العروض المقدّمة للمواضيع المدرجة في جدول الأعمال، تُجرى مناقشة مفتوحة يُدعى جميع المشاركين إلى الإدلاء بدلّهم فيها استناداً إلى قائمة المتحدثين.

٢- البرلمانات باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

٦- تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون باعتبارها الهيئات المختصة بسن التشريعات، ومراقبة تصرفات السلطة التنفيذية، وتمثيل الشعوب التي تنتخبها. وستركز المناقشات على مدى تحلي البرلمانات بالقدرة والاستعداد اللازمين لكفالة امتثال تشريعات الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وعلى الحالات التي أدت فيها البرلمانات دوراً فعالاً بوجه خاص في هذا الصدد ومدى فعالية هذا الدور.

٧- وستحدد المناقشات مختلف الطرائق التي تُخضع بها البرلمانات راسمي السياسات للمساءلة. وسينظر المشاركون في إمكانية تعزيز آليات الرقابة البرلمانية القائمة، في ضوء الممارسات المبتكرة في هذا المجال.

٨- وستبحث المناقشات العمل الدولي الذي يؤديه البرلمانيون في بعثات مراقبة الانتخابات ورصد حقوق الإنسان، كما ستبحث المساعي الدبلوماسية البرلمانية التي تبذلها بعض المنظمات البرلمانية.

٩- وقد تواجه البرلمانات عدداً من العقبات في أداء مهامها، وهي عقبات قد تمنعها من أداء تلك المهام بفعالية. وستتيح الدورة أيضاً فرصة لاستكشاف وتذليل هذه العقبات، بما فيها التمييز وأوجه التفاوت الهيكلية التي تؤثر على قدرة النساء والمجموعات المهمشة أو المعرضة للتمييز على المشاركة في عمل البرلمانات وعلى الترشح لشغل مقاعد برلمانية. وستركز المناقشات على السبل الكفيلة بجعل البرلمانات أكثر شمولاً وتمثيلاً لجميع أفراد الشعوب التي تخدمها.

١٠- وسيجبل المشاركون الفكر في ضرورة تمتع النواب البرلمانيين بحقوق الإنسان المكفولة لهم باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وستنظر

المناقشات في التدابير المتخذة لحماية ممارسة البرلمانين حقوق الإنسان المكفولة لهم، وستبحث التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

٣- البرلمان في مواجهة التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

١١- سنتناقش هذه الدورة الدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ضوء التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك التحديات التي تؤثر على المؤسسات والمبادئ الديمقراطية والمشاكل التي تطرحها الهجرة الجماعية والتحديات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة.

١٢- ففي أوقات الانقسام والصراع، يمكن أن تعزز البرلمانات القيم الأساسية الداعية إلى الاحترام والحوار وتوافق الآراء. وسيبحث المشاركون السبل التي يمكن أن تتصدى بها البرلمانات للقيود المفروضة بلا مبرر على الحريات العامة، ولاستخدام الخطاب المفعم بالكرهية، وللاعتداءات التي تستهدف الصحفيين، ولتزايد النزعة الشعبوية.

١٣- وستركز المناقشات على مسؤولية البرلمانات عن التصدي للاعتداءات التي تستهدف الديمقراطية وسيادة القانون، وعن حماية المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة، وعن معالجة تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. وسيبحث المشاركون الطريقة التي يمكن بها للبرلمانات أن تُعيد بناء الثقة في الديمقراطية وفي مؤسسات الدولة وتعززها.

١٤- وستنظر المناقشات في السبل التي يمكن بها لبرلمانات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ أن تتعاون في وضع أطر سياسات هجرة فعالة وأن تتصدى بكفاءة لما يرتبط بها من تحديات في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون.

١٥- وقد أقرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً. وستركز المناقشات على مشاركة البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي ترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى سياسات محلية ووطنية وإقليمية، وكذلك في مسألة الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٤- تعاون البرلمانات مع جهات أخرى: هل من مجال لزيادة التعاون؟

١٦- يعد وجود مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة وعمليات صنع قرار قائمة على المشاركة وشاملة للجميع أمراً لا غنى عنه لإرساء دعائم الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان. ويشرك البرلمانين بشكل متزايد، بصفتهم ممثلي الشعب، أصحاب المصلحة الآخرين في عملهم. وسينظر المشاركون في الممارسات القائمة لجعل البرلمانات أكثر شفافية وانفتاحاً، وفي السبل التي يمكن أن تحسن بها البرلمانات التفاعل مع مؤسسات الدولة الأخرى.

١٧- وستبحث المناقشات التعاون بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وسيبحث المشاركون أيضاً السبل التي يمكن أن تسهم بها هذه المؤسسات في كفاءة مراعاة البرلمانات حقوق الإنسان في سياق عملية سن القوانين. وسيولى الاهتمام أيضاً إلى الطرائق التي نُفذت بها المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) ومبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٨- ويعد وجود مجتمع مدني نشط أحد العناصر الأساسية لإرساء دعائم الديمقراطية. وستركز المناقشات على التعاون بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانات، وستتناول على وجه التحديد السبل التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يساعد في وضع جدول الأعمال التشريعي وفي تشجيع البرلمانات على الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

١٩- وستتطرق المناقشات إلى العلاقة بين البرلمانات والسلطة القضائية، والسبل التي يمكن بها لهاتين المؤسساتين أن تكمل إحداها الأخرى بما يكفل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون حمايةً أفضل، مع احترام استقلاليتها في الوقت ذاته.

٥- تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٢٠- ستتركز المناقشات على التدابير اللازمة لضمان مشاركة البرلمانات الوطنية والإقليمية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته مشاركةً منظمّةً ومُنْتَظَمةً. وسيجلب المشاركون الفكر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين البرلمانات والاستعراض الدوري الشامل، وذلك في ضوء أحدث دراسة أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن هذا الموضوع (A/HRC/38/25)، وكذلك في ضوء مشاريع المبادئ المقترحة بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان (المرجع نفسه، المرفق الأول). وسيناقش المشاركون أيضاً سبل التعاون بين البرلمانات والإجراءات الخاصة التابعة للمجلس والخيارات المتاحة لزيادة هذا التعاون.

٢١- وسيحدد المشاركون تدابير ملموسة لزيادة التعاون بين البرلمانات وهيئات معاهدات حقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات، بسبل منها إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة.

٢٢- وسيجلب المشاركون الفكر في العمل الذي تؤديه المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان. وسيناقش المشاركون على وجه الخصوص المبادرات الناجحة التي اتخذتها هذه المنظمات بهدف تعزيز الاهتمام الذي توليه البرلمانات الوطنية لقضايا حقوق الإنسان.

٢٣- وسيبحث المشاركون إمكانية زيادة مشاركة البرلمانين، إلى جانب ممثلي الحكومات، في التفاوض على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٦- ملاحظات ختامية

٢٤- سيدلي رئيس المنتدى بملاحظات ختامية وسيقدم مقترحات تستشرف المستقبل.

الجدول الزمني لأعمال الدورة

الخميس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠	من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠
البرلمانات في مواجهة التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون	افتتاح الدورة الثانية للمنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
	<ul style="list-style-type: none"> • كلمة ترحيب وملاحظات افتتاحية يدلي بها رئيس مجلس حقوق الإنسان • ملاحظات تدلي بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان • ملاحظات يدلي بها رئيس المنتدى
	البرلمانات باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

الجمعة، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠	من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠
تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان	تعاون البرلمانات مع جهات أخرى: هل من مجال لزيادة التعاون؟
ملاحظات ختامية	